

" دور منظمة الوحدة الإفريقية في حل النزاع الكيني الصومالي 1963-1968م "

د. الحواس غربي

أستاذ محاضر "ب"

قسم التاريخ جامعة 8 ماي 1945 م قالمة

gharbielhaouas@yahoo.fr

تاريخ الارسال: 19-01-2018 تاريخ القبول: 15-02-2019 تاريخ النشر: 2019/05/25

ملخص:

كان مصير منظمة الوحدة الإفريقية منذ تأسيسها ان تواجه مشاكل عديدة، منها تسوية النزاع الصومالي الكيني، إلا أن تدخلها فيه كان محدودا ومتواضعا للغاية، نظرا لطبيعة النزاع، الذي لم يصل إلى حد الاشتباك العسكري بين القوى المسلحة النظامية للبلدين - مثلما حدث بين إثيوبيا والصومال - كما لم تنجح قرارات مجلس وزراء المنظمة بشأن النزاع إلى تسويته سلميا، بل تركزت قراراته على مجرد فتح طريق المفاوضات بين الأطراف المعنية. غير أن الوساطة الإفريقية الفردية كان لها الدور الرئيسي والفعلي للتقريب بين وجهات النظر في خلاف الحدود الصومالي الكيني.

Résumé

Depuis la création de l'OUA, l'OUA a rencontré de nombreux problèmes, notamment le règlement du conflit somalo-kényan, mais son intervention a été limitée et très modeste compte tenu de la nature du conflit qui n'a pas atteint le niveau d'engagement militaire entre les forces armées régulières des deux pays. La Somalie et les résolutions du Conseil des ministres de l'Organisation sur le conflit n'ont pas réussi à parvenir à un règlement pacifique, mais se sont plutôt attachées à ouvrir la voie à des négociations entre les parties concernées. Cependant, la médiation africaine individuelle a joué un rôle clé en rapprochant les points de vue de la frontière entre la Somalie et le Kenya.

مقدمة:

خلف التكاليف الاستعماري الأوروبي في قارة إفريقيا الكثير من المشاكل داخل الدول الإفريقية المستعمرة، بهدف إضعافها وتمزيقها واستمرارية السيطرة عليها، وتعتبر مشكلة الحدود من أخطر هذه المشاكل، التي عانت منها القارة الإفريقية عادة الاستقلال، وسنحاول من خلال هذا المقال دراسة النزاع الصومالي الكيني كنموذج لهذه الظاهرة.

1. الجذور التاريخية للنزاع:

يتمثل العامل المباشر الرئيسي خلف النزاع الصومالي الكيني حول الحدود في ذلك التنقل المستمر للقبائل والتحركات الدائمة للقبائل الصومالية، التي تعيش على الرعي بين مناطق حدود الدولتين، ومن ثم طالبت الحكومة الصومالية، بضم أجزاء من أقاليم الدولة الكينية التي تقع في شمال شرقها، ويطلق عليها إقليم أنفدي.

أ. ظروف النزاع:

توغلّت الإدارة البريطانية الاستعمارية في بلاد كينيا سنة 1895م، وإلى غاية توقيع المرسوم الأنجلوإيطالي سنة 1891م، الذي عين الحدود بين إقليم كينيا و إقليم الصومال الإيطالي، بدأت مخاوف الحكومة البريطانية من ظاهرة التغلغل المستمر للقبائل الصومالية في شمال كينيا، ولهذا اتخذت السلطات الاستعمارية بكينيا

عام 1902م العديد من الإجراءات التنظيمية استهدفت الحد من تحركات الرعاة الصوماليين عبر الحدود⁽¹⁾.

وقد كتب الحاكم البريطاني لمحمية شرق إفريقيا عام 1905م، أنه من الممكن فصل المناطق التي يسكنها الصوماليون وتشكيل حكومة منفصلة لهم تختلف في الدين والظروف الاقتصادية عن باقي دولة كينيا. ومنذ أن أبرمت المعاهدة الثلاثية البريطانية الفرنسية الإيطالية سنة 1906م، التي نصت على الاعتراف بحقوق الدول الثلاث وعلى ممتلكاتها في شرق إفريقيا، تم رسم الحدود الفاصلة بين إثيوبيا وكينيا⁽²⁾، وأبرم عام 1924م اتفاق بريطاني إيطالي انتقلت بموجبه منطقة جوبا الكينية إلى إيطاليا، مما ساعد على تحركات جديدة للقبائل الصومالية في شمال شرق كينيا⁽³⁾.

لعبت السياسة البريطانية في كينيا دورا بارزا في بلورت إحساس صومالي كيني بالتفرد القومي، والتمييز الذاتي كأمة واحدة تتكامل مع سائر القرن الإفريقي، وظل صوماليو إقليم الحدود الشمالية بكينيا إلى غاية سنوات الأربعينيات، يخضعون لنظم إدارية مختلفة على النظم المطبقة على سائر أنحاء الأقاليم الكينية، مما أدى إلى تعميق آثار العزلة الاجتماعية والنفسية، التي عاش فيها صوماليو كينيا⁽⁴⁾.

وعرضت بريطانيا مشروع الصومال الكبير (مشروع أرنست بيفان) في 4 جوان 1947م، الذي يضع المناطق الصومالية، التي وضعت تحت وصاية الأمم

المتحدة(الصومال الإيطالي)والصومال البريطاني، الذي وضع تحت إدارة الوصية بريطانيا، ولكن الاتحاد السوفياتي والوم أ رفضا المشروع⁽⁵⁾.

كما انعقد مؤتمر عموم الصومال قد بمقديشو في أول فيفري 1948م، ليناقدش مستقبل الأمة الصومالية ويعلن قرار وحدتها سياسيا وإداريا وثقافيا واقتصاديا، بحيث وجه المؤتمر نداء للأمم المتحدة لمساعدتهم في إنهاء هذه الوضعية غير الطبيعية لقوم قسمتهم القوى الأجنبية، من أجل تحقيق رفاهيتها ومصالحها⁽⁶⁾.

ووقد ندد مؤتمر جميع الشعوب الإفريقية بأكرا 1958م، من خلال قراراته بالحدود الصناعية التي أقامتها الدول الاستعمارية لتقسيم شعوب إفريقيا، خاصة تلك الحدود التي تفصل بين جماعات بشرية تنتمي إلى سلالة واحدة⁽⁷⁾.

هذا القرار الذي اعتبره قادة الدولة الصومالية، خطوة نحو تحقيق فكرة الصومال الكبير، الأمر الذي يقتضي . إلى جانب مناطق أخرى . ضم الصوماليين المقيمين في كينيا الشمالية، ولكن زعماء كينيا رفضوا اقتطاع أي جزء من بلادهم قائلين أن الصوماليين، الذين استوطنوا المقاطعة الشمالية من كينيا إنما نزحوا إليها خلال الستين عاما الأخيرة، و بالتالي لا يمكن اعتبارها من الصومال الكبير⁽⁸⁾.

وقد ظهرت في عام 1959م عناصر صومالية تمثل إقليم الحدود الشمالية في المجلس التشريعي الكيني، وذلك في إطار نظام الحكم الذاتي المتدرج، الذي منحتة بريطانيا للبلاد آنذاك. وعندما قرب موعد استقلال الصومال البريطاني والصومال الإيطالي في دولة واحدة، تصاعدت النزعة القومية الانفصالية لدى صومالي كينيا⁽⁹⁾

، وانشأ في جويلية 1960م حزب صومالي في كينيا، كان أهم مبادئه، انفصال الإقليم الشمالي، حيث تقطنه أغلبية صومالية، وضمه للصومال الكبير، وأيضا تكون أحزاب أخرى ذات نزعة قومية صومالية، ونادت بنفس المبادئ الانفصالية⁽¹⁰⁾.

وأثناء انعقاد المؤتمر التأسيسي، لوضع أول دستور للدولة الكينية بـنيروبي في سبتمبر 1961م، تبلورت النزعة الانفصالية في شرق كينيا، حيث انسحب ممثلو السكان الصوماليون، بعد أن طالبوا بحق تقرير المصير القومي لسكان المناطق الحدودية، كما قاطعوا انتخابات المجلس التشريعي للبلاد في فيفيري 1962م، تجنبا أن يعتبر اشتراكهم اعترافا منهم بالوضع القائم، أو بانتمائهم الدائم لكينيا⁽¹¹⁾.

وراحت الأحزاب الصومالية بالإقليم الشمالي لكينيا في مارس 1962م، تطالب باتحاد إقليمهم مع جمهورية الصومال، خاصة عندما تقرر في مؤتمر دستوري كيني بلندن في نفس السنة، إنشاء لجنة مستقلة تقوم بعرض استفتاء في إقليم الحدود الشمالية، والتي أسفرت على نسبة الغالبية من سكان الإقليم يطالبون بانفصال إقليمهم، وضم سكانه وأرضه إلى جمهورية الصومال⁽¹²⁾.

وهكذا احتدم النزاع والصراع بين الجمهورية الصومالية من ناحية والسلطات الكينية والحكومة البريطانية من ناحية أخرى

ب . احتدام النزاع:

عارضت حكومة الصومال قيام السلطات الكينية والحكومة البريطانية بإعادة تخطيط الحدود الكينية بين إقليم الصومال ومناطق كينيا باعتبار أن هذه العملية قد

أجريت دون احترام مطالب شعب الإقليم الانفصالي عن كينيا. بهذا ينشأ النزاع بين الصومال وكينيا حول الحدود بمنطقة أنفدي، وهي منطقة الحدود المالية لكينيا⁽¹³⁾.

واصدت الأحزاب الصومالية في الإقليم الشمالي لكينيا، في مارس 1962م، بيانا طالب باتحاد إقليمهم مع جمهورية الصومال وأهم ما جاء فيه: "... نحن الأحزاب السياسية لمنطقة الحدود الشمالية لكينيا لن نسمح لأي كائن إفريقي أو أوروبي أن يتحكم في مصيرنا ويكفينا ما لاقيناه من فرقة وانقسام..... فالإسلام تراثنا والرعي حرفتنا والأسلوب الإداري الوحيد الذي يصلح لنا هو الإدارة الصومالية التي مركزها الآن مقديشو وسنتحد معها..."⁽¹⁴⁾.

وسارع الصوماليون في إجراء اتصالات مع بريطانيا لتطبيق نتائج الاستفتاء، التي وعدته بحل المشكلة قبل منح كينيا الاستقلال النهائي، إلا أن استقلال كينيا تم في 13 ديسمبر 1963م، وأطلق على أنفدي اسم الإقليم الشمالي الشرقي، وصار جزء من كينيا بشكل رسمي⁽¹⁵⁾.

فما هي الدوافع وراء تصرف الحكومة البريطانية على هذا النحو المخالف لمبدأ تقرير المصير؟

تمثلت الدوافع في⁽¹⁶⁾:

. أن المصالح الأثنية للحكومة البريطانية في كينيا (بقاء القاعدة العسكرية) هي الدافع لمحاولة القضاء على جميع الحقوق، التي تبدو مناهضة لهذه المصالح.

- أن الحكومة البريطانية مازالت خاضعة لميولها للتسامح والتعاون مع الحكم في إثيوبيا، وذلك على حساب الشعب الصومالي، وهو ميل لا يستبعد ارتباطه لانتهازات سياسية واسعة مرتبطة بمصالح عدة دول غربية أخرى.

- أن الحكومة البريطانية قد انتهت إلى أن مصالحها، ستخدمها حالة التوتر والنزاع في القرن الإفريقي، فالحكومة البريطانية قديما وحديثا مسؤولة عن سلوك وسياسات اتجاه الشعب الصومالي والمقاطعات التابعة له، التي كانت من آثارها أن أصبح القرن الإفريقي تسوده حالة تأزم سياسي، ضرب العلاقات بين الجمهورية الصومالية والدول المجاورة لها.

لهذا اسرع سكان المنطقة الشمالية . أغلبهم من الصوماليين . يطالبون بانفصالهم عن كينيا رافضين تبعيتهم لها، ورغم ما اتخذته الحكومة الكينية والسلطات البريطانية سواء قبل أو بعد الاستقلال من محاولة التقرب من الأهالي وإرضائهم، فضلا عما يسببه وجودهم من متاعب لحكومة كينيا⁽¹⁷⁾. ومن ناحية أخرى فقد قطعت حكومة الصومال علاقاتها مع بريطانيا في 28 مارس 1963م، بسبب إنشاء بريطانيا إقليما تابعا لكينيا في منطقة صومالية تقع على الحدود الشمالية لكينيا، وبررت الصومال هذا، بأن الحكومة البريطانية مسؤولة عما حدث⁽¹⁸⁾.

وتصاعدت حوادث الحدود بينهما، وبدأت هجمات الفدائيين الصوماليين المسلحين من الإقليم الشمالي الشرقي على المرافق العامة في ذلك الإقليم، واتهمت الحكومة الكينية الحكومة الصومالية بتمويل وإعداد تلك القوات المتمردة، وفرض

الرئيس جومو كينياتا بعد أيام قليلة من إعلان استقلال بلاده حالة الطوارئ الكاملة في الإقليم وحضر التجوال على طول الحدود الصومالية الكينية، كذلك أبرمت كينيا مع إثيوبيا اتفاقا للتعاون والدفاع المشترك، كان موجها أساسا إلى الصومال العدو المشترك لطرفي الاتفاق⁽¹⁹⁾.

وفي خضم اشتداد النزاع بينهما، بدأت تظهر محاولات للتسوية.

2. دور منظمة الوحدة الإفريقية في تسوية النزاع

كان قدر منظمة الوحدة الإفريقية بعد تأسيسها 1963م، أن تواجه عدة منازعات حدودية إقليمية.. إلخ، التي من بينها النزاع الصومالي الكيني.

أ. مؤتمر أديس بابا 26 ماي 1963م:

طرحَت مشكلة النزاع على الحدود بين الصومال من جهة وإثيوبيا وكينيا من جهة أخرى، عندما انعقد المؤتمر الأول للمنظمة في 26 ماي 1963م بأديس بابا، إلا أنه غيب بوجهة نظر الصومال القائمة على مبدأ تقرير المصير للمقاطعات الصومالية المتاخمة لكينيا⁽²⁰⁾.

أما وجهة نظر كينيا في مسألة الحدود الشمالية، فقد باتت واضحة في المذكرة التي قدمها وفد كيني للمؤتمر، وكانت شديدة اللهجة، محورها الأساسي، أن إقليم الحدود الشمالية جزء لا يتجزأ من كينيا، وهو ما أكده جومو كينياتا عام 1963م بقوله "...ارحلوا أنتم وجمالكم واذهبوا إلى الصومال...."⁽²¹⁾.

وبهذا رفع المؤتمر جلساته دون التوصل إلى أي تسوية ولو مؤقتة للخلاف الصومالي الكيني حول الحدود الشمالية.

ب . مؤتمر دار السلام فيفيري 1964م بتنزانيا:

وأمام استمرار الغارات الصومالية على أراضي كينيا، بدعم القبائل الصومالية القاطنة على الحدود الشمالية. قدمت إثيوبيا وكينيا شكوى مشتركة ضد الصومال إلى مجلس وزراء المنظمة، أثناء انعقاد الدورة غير العادية بدار السلام في فيفيري 1964م⁽²²⁾، الذي أصدر القرارات الآتية:

. يدعو حكومتي الصومال وكينيا إلى اتخاذ الإجراءات الضرورية، لتسوية النزاع وفقا لروح الفقرة الرابعة من المادة الثالثة لميثاق المنظمة(ينظر الملحق 4).

- يدعو حكومتي الصومال وكينيا إلى الامتناع مستقبلا عن الأعمال الاستفزازية العدائية أثناء محاولة الوصول إلى تسوية النزاع.

. يقرر إبقاء موضوع هذا النزاع في جدول أعمال الدورات القادمة لمجلس الوزراء إلى أن تتحقق التسوية النهائية⁽²³⁾.

ج . مؤتمر لاغوس 24 إلى 29 فيفيري 1964م:

أن مجلس خارجية الدول الإفريقية في دورته العادية المنعقدة ب: لاغوس بخصوص النزاع الصومالي الكيني، قرر دعوة حكومتي الصومال وكينيا إلى الدخول في مفاوضات مباشرة مراعاة في ذلك الفقرة الثالثة من المادة الثالثة من ميثاق المنظمة، والتي تقضي بسيادة كل دولة وسيادة أراضيها وحقوقها الثابت في كيانها المستقل، فأكد

القرار أنه لا يجوز تعديل الحدود بين البلدين، وبالرغم من كل محاولات التسوية المذكورة ظلت الاضطرابات المسلحة تجتاح الإقليم، بمساندة حكومة جمهورية الصومال⁽²⁴⁾.

د . محاولة الرئيس جولييس نيرر:

تمثلت مبادرة الرئيس التنزاني في أواخر 1963م في زيارة رسمية للصومال، واقتراح العودة إلى المحادثات بين الطرفين، والتي تمت فعلا في مدينة أورووشت بتتنزانيا بحضور رئيسا الدولتين، فرفض الرئيس الصومالي أن يتخلى عن موقفه، ووضع شروطا مسبقة، لعودة العلاقات بين البلدين، ومن أهم شروطه:

. اعتراف حكومة كينيا رسميا بالمطالبة الإقليمية الصومالية.

بينما عرض الرئيس جومو كينيا أن تلتزم الحكومة الصومالية بالالتزامات الآتية:

. أن تكشف رسميا الأنشطة الإرهابية للقوات الصومالية المسلحة المتمردة في الإقليم الشمالي لكينيا.

. أن توقف فورا كل دعاية موجهة ضد كينيا.

. أن تصدر أوامرها إلى رجال الإدارة الصومالية، بالتعاون مع زملائهم الكينيين من أجل العمل على استتباب السلام والأمن في الإقليم الشمالي الشرقي.

وفشلت جهود الرئيس التتزاني حيث وصلت المحادثات إلى طريق مسدود، بل لجأت الحكومة الكينية بعد ذلك إلى إنشاء لجنة اشتراك عسكرية مع الحكومة الإثيوبية، لتنسيق عمل الدولتين ضد الحكومة الصومالية⁽²⁵⁾.

ولم يطرح النزاع الصومالي الكيني في مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الإفريقية، الذي انعقد في أديس بابا سنة 1966م ، ليتعرض المؤتمر لمشكلات فرعية وشكلية. إلا أن دول شرق ووسط إفريقيا خلال حاولت خلال اجتماعات القمة الدورية، إيجاد حل للنزاع، فقامت زامبيا بدور الوساطة بينهما، ونجحت في تحقيق نوع من الاستقرار وإعادة العلاقات بينهما⁽²⁶⁾.

3 . الاتجاه نحو التسوية:

إن وصول الدكتور عبد الرشيد شار ماركي إلى رئاسة جمهورية الصومال، وإبراهيم عجال لرئاسة وزراء الصومال في جوان 1967م، وضع حدا لهذه المرحلة الحرجة المتوترة بين العلاقات الصومالية الكينية، من خلال موافقهما السلمية نحو المفاوضات الدبلوماسية لحل لقضية الحدود الصومالية ككل، وهنا استجابت السياسة الكينية للنزعة الصومالية الجديدة، وأصدرت نيروبي كتابا أصفرا أظهر استعداد الحكومة الكينية للعودة إلى مفاوضات السلام المباشر مع الحكومة الصومالية تحت شرط إيقاف كل الأنشطة المعادية لكينيا⁽²⁷⁾.

فردت الحكومة الصومالية على الكتاب الأصفر بذاكرة رسمية بينت فيها عدم قبولها لتلك الشروط المسبقة، هذا وإن كانت أبدت استعدادها لإجراء مفاوضات ثانية مباشرة مع الجانب الكيني⁽²⁸⁾.

وعند انعقاد مؤتمر القمة الإفريقي الرابع في كينشاسا فيما بين 11 إلى 14 سبتمبر 1967م، تواصلت المحادثات بشأن الخلاف حول الحدود، حيث توصلوا إلى اتفاق حول النقاط الآتية:

- . رغبة الدولتين المتبادلة في احترام سيادة وسلامة أقاليم كل منهما.
- . التزام الدولتين بالعمل على استتباب السلام والأمن على جانبي حدودهما المشتركة.
- . قبول دعوة الرئيس كاواندا رئيس جمهورية زامبيا للاجتماع في لوساكا أواخر شهر أكتوبر 1967م، من أجل بحث الوسائل الكفيلة لتدعيم التعاون بين الدولتين⁽²⁹⁾.
- كما تقرر في اجتماع أورووش (تنزانيا) 28 أكتوبر 1967م، اتفاقا جديدا بمثابة تسجيل رسمي لكل بنود الاتفاق، الذي توصل إليه طرفي النزاع في مؤتمر كينشاسا، وأضاف بندا جديدا تمثل في تكوين لجنة ثلاثية مشتركة من ممثلين عن كينيا والصومال وزامبيا، مهمتها تطبيق النقاط سالفة الذكر⁽³⁰⁾.

وتم الاتفاق على تبادل علاقات دبلوماسية بينهما في 26 جانفي 1968م، كما أعلنت حكومة كينيا بعد فترة قليلة العفو الرسمي عن جميع المعتقلين السياسيين المتهمين في الحركة الانفصالية بالحدود الشمالية، ومن جهة أخرى اتبعت الحكومة الكينية سياسة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي تجاه الصوماليين القاطنين بها، كما

قامت بمشروع توطينهم في قرى نموذجية أنشئت لهم، من أجل ربطهم بالأرض الزراعية تمنع ترحالهم المستمر عبر الحدود الدولية في منطقة القرن الإفريقي⁽³¹⁾.
هكذا تشكلت الدول الخمس لشرق إفريقيا (أوغندا، تنزانيا، الصومال، كينيا، إثيوبيا) وتوحدوا في سوق مشتركة، تعمل على التنسيق المشترك بينهم، وهو خير دليل ووسيلة لإنهاء الخلافات الحدودية⁽³²⁾.

الخلاصة:

أن دور منظمة الوحدة الإفريقية في تسوية النزاع الصومالي الكيني، كان محدودا للغاية، نظرا لطبيعة النزاع، الذي لم يصل إلى حد الاشتباك العسكري بين القوى المسلحة النظامية للبلدين . مثلما حدث بين إثيوبيا والصومال . كما لم تنجح قرارات مجلس وزراء المنظمة بشأن النزاع إلى تسويته سلميا، بل اقتصر تأثير قراراته على مجرد فتح طريق المفاوضات بين الأطراف المعنية. في حين مثلت الوساطة الإفريقية الفردية الدور الرئيسي للتقريب بين وجهات النظر في خلاف الحدود الصومالي الكيني.

(1) Boutros Boutros Ghali, **Les Conflits de Frontières en Afrique**(Etudes et Documents), Paris, 1972, p63.

(2) نبيه الأصفهاني، "يوميات الصراع في القرن الإفريقي"، مجلة السياسة الدولية، عدد 54، 1978م، ص5.

(3) محمد الحسين مصلحي، منظمة الوحدة الإفريقية: دراسة قانونية، رسالة دكتوراة، كلية الحقوق، جامعة عين الشمس 1978م، ص551.

- (4) بطرس بطرس غالي، منظمة الوحدة الإفريقية، دار الجبل للطباعة، القاهرة 1964م، ص283.
- (5) نبيه الأصفهاني، "يوميات الصراع في القرن الإفريقي"، المصدر السابق، ص56.
- (6) محمود علي تورياري، قضية القرن الإفريقي على ضوء القانون الدولي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1979م، ص183.
- (7) نفسه، ص19.
- (8) راشد البراوي، مستقبل كينيا واتحاد إفريقيا الشرقية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1961م، ص109.
- (9) بطرس بطرس غالي، منظمة الوحدة...، المصدر السابق، ص283.
- (10) محمد الحسين المصلي، المصدر السابق، ص551.
- (11) Boutros Boutros Ghali, op.cit, p66.
- (12) محمد الحسين المصلي، المصدر السابق، ص552.
- (13) بطرس غالي، منظمة الوحدة...، المصدر السابق، ص284.
- (14) بطرس بطرس غالي وآخرون، "الوثائق الدبلوماسية الخاصة بالخلاف الصومالي الكيني"، مجلة السياسة الدولية، عدد19، 1970م، ص238، 239.
- (15) شوقي الجمل، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة، 1997م، ص386.
- (16) بطرس غالي، العلاقات الدولية في إطار منظمة الوحدة الإفريقية، مكتبة الأنجلومصرية، القاهرة، ط1، 1974م.
- ، ص286.
- (17) محمد الحسين المصلي، المصدر السابق، ص552، 553.
- (18) نفسه، ص553.
- (19) بطرس غالي، العلاقات...، المصدر السابق، ص289.
- (20) جلال يحي وآخرون، مشكلة القرن الإفريقي وقضية الشعب الصومالي، دار المعرف، 1981م، ص570.
- (21) بطرس غالي، "مذكرة وفد كينيا في مؤتمر أديس بابا"، مجلة السياسة الدولية، عدد19، 1970م، ص233.
- (22) نفسه.
- (23) بطرس بطرس غالي، "المنازعات الإفريقية وتسويتها بالطرق السلمية"، مجلة السياسة الدولية، عدد13، 1968م، ص130، 131.
- (24) نبيه الأصفهاني، "النزاع الصومالي الإثيوبي الكيني"، مجلة السياسة الدولية، عدد54، 1978م، ص57. وينظر،
- Boutros Boutros Ghali, L'Organisation de Unité Africaine, paris, 1969, p57.
- (25) Boutros Ghali, Le Conflits..., op.cit, p71.
- (26) محمد الحسين المصلي، المصدر السابق، ص554.

(27) بطرس غالي، العلاقات...، المصدر السابق، ص293.

(28) نفسه.

(29) "Accord Somalo - Kenyan", **Journal Afrique Nouvelle**, N1056, 2-8 Nov, 1967, p7.

(30) بطرس غالي، العلاقات...، المصدر السابق، ص294.

(31) نفسه، ص295.

(32) نفسه.